2025/121
واردات عدد .....
26 ديسمبر 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية.

فصل وحيد

تتّم الموافقة على تعديلات الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية، المعتمدة بمقتضى قرارات اللجنة المشتركة للاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية عدد 2023/01 بتاريخ 07 ديسمبر 2023 وعدد 2024/01 وعدد 2024/02 بتاريخ 12 ديسمبر 2024، الملحقة بهذا القانون الأساسي.

2025/121

2025/121

شرح الأسباب

(مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية)

تُعدّ المنطقة الأورومتوسطية فضاءً استراتيجياً بالغ الأهمّية بالنّسبة إلى الصّادرات التّونسية باعتبار القرب الجغرافي والتّكامل الاقتصادي والتّشابك في سلاسل القيمة، فهي تمثّل الوجهة الأولى للمنتجات التّونسية، خاصّة الصناعية والفلاحية والغذائية، مستفيدة من اتفاقيات الشّراكة والتبادل الحر التي تتيح نفاذاً تفضيلياً إلى أسواق واسعة تضم أكثر من 500 مليون مستهلك، علما وأنّ المقاربة التونسية والمصلحة الاقتصادية العليا لبلادنا تقتضي تبنّي رؤية شاملة وأفقية بعيدا عن الرؤية القطاعية الضيّقة وفي إطار المحافظة على السيادة الوطنية ومراعاة استقلالية القرار الوطني، وهو ما حرصت تونس على تحقيقه في إطار المفاوضات مع شركائها.

وتجدر الإشارة إلى أن الموافقة على التّعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التّفاضلية الأوروبية المتوسطية تندرج في إطار مواصلة إيفاء تونس بالتزاماتها وتدعيم المكاسب التي تمّ تحقيقها خاصّة وأن نسيجها الصّناعي سبق وأن انخرط في الفضاء الأورومتوسطي وحقّق نجاحا في ربط شراكات متعدّدة.

وفي هذا السّياق، يجدر التّأكيد على أنّ منشأ البضائع يُعتبر عنصرا أساسيا في عملية استخلاص الأداءات والمعاليم الديوانية المستوجبة والتّمتّع بامتيازات تعريفية في شكل تخفيض أو الإعفاء من دفع المعاليم الديوانية والأداءات ذات الأثر المماثل. ويمكن تعريف مصطلح المنشأ بأنه جنسية البضاعة الموردة وجواز سفره. وتعتبر بضاعة ما ذات منشأ بلد معيّن إذا تمّ الحصول عليها بالكامل أو إذا خضعت إلى عملية تحويل جوهري بذلك البلد.

هذا، وقد تمّ التّوصل إلى اتّفاق حول النّص الإطاري للاتفاقية الجهوية سنة 2012، وتمّت المصادقة عليها بمقتضى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2014 بتاريخ 19 جوان 2014. وخلال سنة 2015 تمّ الشّروع وفق الاتفاقية الجهوية في مفاوضات لتعديل النظام الأورومتوسطي لقواعد المنشأ وذلك في إطار اللجنة الأورومتوسطية لقواعد المنشأ.

وينصّ النّظام الجديد على تسهيل عديد القواعد وجملة من الامتيازات التي ستساهم في دعم النسيج الاقتصادي لبلادنا خاصّة المؤسّسات الصغرى والمتوسطة وتنمية الصادرات فضلا عن تسهيل العمليات التجارية لعلّ من أهمّها:

- تعديل تعريف السفن الوطنية للصيد البحري وذلك بالتقليص من الشروط المعتمدة حاليا.
- تغيير طريقة احتساب السعر عند الخروج من المصنع وفق المعدل السنوي للأخذ بعين الاعتبار تطور الأسعار العالمية
- إلغاء العمل بمنع رد الرسوم على المدخلات التي ليس لها صفة المنشأ باستثناء قطاع النسيج و الملابس.

واردات عدد .....
26 ديسمبر 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2025/121

- تعميم تطبيق مبدأ التراكم الكلي لعمليات التصنيع باستثناء قطاع النسيج والملابس.

وباعتبار أنّ تونس وقّعت على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية ، فإنّ دخولها حيز النفاذ يقتضي إتمام إجراءات المصادقة وفقا لأحكام الفصل 74 من الدستور.

وستمكّن المصادقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية من تعزيز تموقع تونس في أسواق المنطقة الأورومتوسطية التي تستأثر بحوالي 80 % من جملة الصادرات التونسية. كما ستتمكّن المؤسّسات التّونسية من الاندماج في سلاسل الإنتاج الأوروبية والعالمية، لا سيما في قطاعات مكونات السيارات و الصناعات الكهربائية والإلكترونية والنّسيج والملابس، بما يعزز القدرة التنافسية ويُرفّع من القيمة المضافة للصادرات التونسية. إضافة إلى ذلك، تُشكّل المنطقة الأورومتوسطية فضاءً محفّزاً للاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعرفة، بما يدعم تنويع الصادرات التونسية وتحسين جودتها وترسيخ اندماج تونس في الاقتصاد الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار تكتسي قواعد المنشأ الأورومتوسطية أهمية محورية في دعم الصادرات التونسية، باعتبارها أداة أساسية لتمكين المنتجات من الاستفادة من الامتيازات الجمركية الممنوحة في إطار اتفاقيات الشراكة بين دول المنطقة، فهي تسمح للمؤسسات المصدّرة بالاستفادة من الإعفاء أو التخفيض في المعاليم الديوانية عند النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وبقية بلدان الفضاء الأورومتوسطي، كما تُعدّ آلية "تراكم المنشأ" من أبرز مزايا هذا النّظام، إذ تُمكّن المنتجين من استعمال مواد أوّلية أو مكوّنات متأتّية من دول مختلفة داخل المنطقة مع اعتبارها منشأ واحداً، وهو ما يعزّز اندماج سلاسل القيمة الإقليمية ويُخفّض من كلفة الإنتاج. كما يساهم هذا الإطار في تحسين تنافسية الصادرات التّونسية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز المؤسسات على الاندماج في شبكات الإنتاج الإقليمية، بما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز موقع الدول المصدّرة داخل السوق الأورومتوسطية.

وينتظر أن يترتّب عن تسهيل قواعد المنشأ في إطار النظام الأورومتوسطي الجديد انعكاسات إيجابية هامة على الصادرات والاقتصاد التونسي بصفة عامة من شأنها توسيع قاعدة المؤسّسات المصدّرة وخلق فرص عمل جديدة وتحسين ميزان المبادلات التّجارية.

يتّجه التّأكيد في هذا السّياق أنه من شأن الموافقة على الاتفاقية المعروضة، أن تمكّن من:

- المحافظة على مواطن الشغل في قطاع النسيج والملابس وخلق مواطن شغل جديدة.
- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية التونسية وتدعيم حصصها في السوق الأورومتوسطية.
- الترفيع من حجم الصادرات التونسية.
- دعم مصداقية تونس تجاه شركائها الاقتصاديين خاصّة وأن بلادنا قادمة على التّأسيس لشراكات وأسواق جديدة ورفع التحديات الإقليمية والدولية بهدف النفاذ إلى أسواق جديدة على غرار الاتّحاد الإفريقي وفضاءات اقتصادية أخرى غير تقليدية .

تلك هي الغاية من مشروع القانون الأساسي المعروض.